

2024/06/30

سياسة المسؤولية الاجتماعية

إحدى لوائح حوكمة شركة أسمنت المدينة
(شركة مساهمة مدرجة)

المادة الأولى: مقدمة:

تهدف سياسة المسؤولية الاجتماعية في اسمنت المدينة إلى خلق أثر اجتماعي إيجابي ومستدام لتعزيز دورها الريادي في خدمة المجتمع المحلي من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها، وبما يواكب أفضل الممارسات في مجال أعمال المسؤولية الاجتماعية المتوافقة مع لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

ويسعى مجلس الإدارة لتمكين الشركة من المساهمة الفعالة والإيجابية في محيطها المجتمعي ضمن استراتيجيتها وبما يتواءم مع رؤية المملكة، ومن أجل بناء علاقات وطيدة مع المجتمع المحلي لبلوغ رسالتها وتحقيق أهدافها وتطلعاتها وتحقيق النمو المستدام لأعمالها على المدى الطويل، والذي يجلب فرصاً حقيقية للمجتمع المحلي في مناطق عمليات الشركة بشكل خاص والمملكة بشكل عام.

المادة الثانية: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي المواطنة أو الأداء الاجتماعي أو العمل المسؤول المستدام، وهي شكل من أشكال التنظيم الذاتي للشركات مدمج في نموذج أعمال الشركة. حيث تعمل سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات كآلية مضمنة ذاتية التنظيم حيث تراقب الشركات وتضمن امتثالها للنشاط لروح القانون والمعايير الأخلاقية والمعايير الدولية، مع التصرف بمسؤولية وبدوافع أخلاقية، لتعزز مكانتها التنافسية في مجال نشاطها، وبذلك تحقق الشركة التنمية المستدامة للمجتمع بوجه عام وللعاملين بالشركة بوجه خاص.

المادة الثالثة: الهدف:

- الموازنة بين أهداف الشركة والأهداف التي يسعى إليها المجتمع.
- تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بشكل عام والعاملين بالشركة بشكل خاص.
- ترسيخ القيم النبيلة للمساهمة في بناء وتطوير المجتمع والأجيال القادمة.
- تبني المعايير المحلية والدولية وأفضل الممارسات في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

- الإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية وخططها وبرامجها ومبادراتها التي تتبناها الشركة من خلال التقارير الدورية والسنوية.
- المساهمة في تحول المملكة للإقتصاد الدائري انسجاماً مع مخرجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومبادرة المملكة لخفض الانبعاثات الكربونية العالمية بنسبة 4% وصولاً للحياد الكربوني وذلك من خلال الاستثمار في مصادر توليد الطاقة النظيفة والمتجددة لترشيد الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الكربونية.

المادة الرابعة: النطاق:

- تقع مسؤولية تطبيق هذه السياسة على الإدارة التنفيذية بالشركة وتقوم بمراقبة الإمتثال لها ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة.

المادة الخامسة: المبادئ الأساسية:

- تقوم الشركة بالوفاء والالتزام بوعودها تجاه المجتمع الذي تعمل به وتقوم في إعداد البرامج التنموية وإيجاد الحلول المستدامة التي تلامس إحتياجات وقضايا المجتمع المحلي.
- تقديم برامج للمسؤولية الاجتماعية ذات قيمة مضافة ومكاسب إقتصادية وإجتماعية تعود بالنفع على الشركة والمجتمع.
- تنفيذ وتطوير برامج للمسؤولية الاجتماعية طويلة ومستدامة.
- قياس الأثر ومراقبة النتائج للبرامج المقدمة قدر الإمكان ومعرفة المجالات التي بحاجة لتطوير من أجل عمل التحسينات المستمرة.
- تساهم الشركة - وفق إمكانياتها - في التأسيس أو المشاركة أو الدعم الجزئي أو الكامل لإنشاء أو تشغيل المراكز الاجتماعية أو الخيرية أو الصحية أو المهنية. وللشركة الحق في تسجيل المراكز التي قامت في إنشائها باسمها.

المادة السادسة: مجالات الدعم:

العمل على تنمية المجتمع المحلي وتركيز الجهود في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادرات ومشاريع مبتكرة ومستدامة، تتسق مع طموحات الشركة ومواردها والاحتياجات المجتمعية ومن هذه المجالات:

- **حماية البيئة والسلامة:** الحفاظ على مستوى البيئة والسلامة في الشركة وفق متطلبات ومعايير الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة ودعم البرامج البيئية.
- **التعليم:** التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمدارس في مناطق عمليات الشركة بشكل خاص والمملكة بشكل عام. وتقديم فرص التدريب التعاوني ودعم برامج التعليم والدراسات البحثية والميدانية الهادفة لتحقيق قيمة مضافة للشركة والمجتمع.
- **الجمعيات الخيرية والأهلية والمهنية:** تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لبرامج الجمعيات في منطقة عمليات الشركة وفق الأنظمة المعمول بها.
- **الصحة:** تقديم الدعم لبرامج وزارة الصحة في منطقة عمليات الشركة.

المادة السابعة: مسؤوليتنا تجاه الموظفين:

- العمل على تصميم وتنفيذ حزمة من المزايا والحوافز للموظفين لتعزيز الولاء الوظيفي والمحافظة على الكفاءات المهنية والوطنية.
- تأمين بيئة عمل عادلة وأمنة تمكنهم من أداء واجباتهم الوظيفية والمساهمة في تحسين مستوى صحة ورفاهية الموظفين وذويهم.
- تعزيز حرية وإبداء الأفكار والآراء المنضبطة وفقاً للقواعد السلوكية والمهنية المعتمدة لدى الشركة، وتمكين الموظفين من حرية المشاركة في اتخاذ القرارات.

- تشجيع المبادرات والأفكار والمقترحات التطويرية التي يقدمها الموظفون.
- إعداد البرامج التدريبية والتطويرية لجميع الموظفين دون تمييز وتشجيعهم للالتحاق بها بحيث تسهم تلك البرامج في تحسين قدراتهم ومهاراتهم المهنية والذاتية وتؤهلهم لنجاحات وظيفية.
- المساواة وعدم التمييز أو التفريق بين الموظفين لأي اعتبارات كانت.
- تشجيع جميع الموظفين وتسهيل مهمتهم في أي أنشطة قد تسهم في خدمة ودعم المجتمع المحلي.

المادة الثامنة: مسؤوليتنا تجاه المجتمع:

- العمل على برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتطوير المشاريع والمبادرات في المجتمع ويراعى أن تكون هذه البرامج والمبادرات ذات طابع تنموي وأثر اجتماعي مبنية على قياس احتياجات المجتمع ويتم متابعة تنفيذها وقياس أثرها عن طريق مؤشرات الأداء والنتائج كلما كان ذلك ممكناً.
- تقديم الدعم والمساعدة المباشر وغير المباشر قدر المستطاع للمؤسسات الخيرية والاجتماعية والتنموية، وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع للمساهمة في خلق مجتمع حيوي.
- المساهمة في دعم وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحيط بجميع فئاته دون تمييز كلما كان ذلك ممكناً.

المادة التاسعة: مسؤوليتنا تجاه البيئة:

- تلتزم الشركة بتطبيق كافة المقاييس والمعايير السعودية والعالمية للحفاظ على البيئة تحت إشراف ومتابعة الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة.

- تساهم الشركة في تطوير الأساليب والبرامج النظيفة أو الصديقة للبيئة من خلال دعم الجهود التي تهدف لذلك، مثل استخدام الوقود البديل والطاقة النظيفة، وترشيد استهلاك الطاقة. كما أنها تعمل من أجل انتظام وسلامة أعمال الصيانة الدورية لخطوط انتاجها وبكفاءة تامة.

المادة العاشرة: مسؤوليتنا تجاه العملاء:

- تقديم منتجات صديقة للبيئة وخدمات بجودة عالية واسعار مناسبة مع الحرص على الشفافية والدقة في الاعلان عنها، مع تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج، والالتزام بالتطوير المستمر للمنتجات.
- الحق في تقديم الشكاوى والاستماع لها ومعالجتها من خلال الإدارات المعنية وضمان إجراء المعالجة المناسبة لها.
- التثقيف والمساعدة على اكتساب المعلومة والمعرفة والمهارات اللازمة لعمل اختيارات واعية موثوق بها.
- إحترام خصوصية العميل من خلال المحافظة على بياناته ووضع إجراءات تضمن عدم استخدامها من قبل الغير.
- تحسين مستوى الخدمة من خلال تطوير وسائل يمكن للعميل من خلالها الحصول على الخدمة بشكل مميز.

المادة الحادية عشر: مسؤوليتنا تجاه الموردين:

- تعطي الشركة الأولوية بالشراء والعمل مع الموردين المحليين دعماً لسياسة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية للمساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام.
- التواصل مع جميع موردي الشركة بغرض تحسين مستوى الخدمات والمنتجات النهائية.
- تشجيع موردي الشركة للعمل بمعايير المسؤولية الاجتماعية.
- الإلتزام بقواعد المنافسة العادلة والنزاهة، والالتزام بعدم الأضرار بأي منافس بشكل غير شرعي.

- حظر جميع الممارسات وأشكال الفساد والرشوة بهدف الحصول على ميزات تفضيلية غير مشروعة عند التقديم للعروض أو تسليم المنتجات أو المشاريع، مع سعيها لتوعية وتدريب موظفيها على آليات مكافحة الفساد والحد منه.
- وضع اشتراطات السلامة في جميع عقود الشركة ومراقبتها لضمان سلامة المجتمع المحلي وموظفي الشركة.

المادة الثانية عشر: أحكام ختامية:

- تعد هذه السياسة نافذة من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة.
- كل ما لم يرد بشأنه نص في هذه السياسة يطبق بشأنه الأنظمة واللوائح ذات الصلة الصادرة من الجهات التشريعية